واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية في محافظة اربد، خاصة بعد تنفيذ "مشروع التحول نحو الاقتصاد المعرفي"، الذي تبنته وزارة التربية والتعليم الأردنية. ولتحقيق هدف البحث تم تطوير استبانة تكونت من (٣٢) فقرة موزعة على أربعة مجالات طُبقت على مجتمع البحث والذي تكون من (١٧٠) مديراً ومديرة في مديرتي قصبة اربد ولواءي الطيبة والوسطية. وقد أسفر البحث عن مجموعة من النتائج منها: أن واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية في محافظة اربد من وجهة نظر مديري المدارس كانت بدرجة مرتفعة على الأداة ككل، وكذلك على مجالات: (الإصلاح والتنظيم الإداري، المناهج، الطفولة المبكرة)، بينما كانت بدرجة متوسطة على مجال (تكنولوجيا المعلومات)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين وجهات نظر مديري المدارس تعزى إلى متغيرات البحث (النوع، المؤهل العلمي، المديرية). ثم أوصى البحث بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة العمل على توافر المختبرات الحاسوبية الحديثة المجهزة بأحدث الأجهزة والتي تتناسب وأعداد الطلبة.

The Reality Of Knowledge Economy in Public School at Irbid Governorate from principals point of view

Abstract

This study aimed at recognizing the reality of knowledge economy in public school at Irbid governorate.

In order to achieve the study purpose a question achieve was developed which consisted of (32) items that were distributed into four domains applied on the study population which was (170) male and female principals in both Irbid and tayba and wastya educational directorates the instrument validity was insured by showing it to a set of arbitrators from Yarmouk University staff members, and experts in ministry of education, also. Its reliability was insured by using test and retest, also the researcher used the suitable statistical analysis.

The study reached into the following findings:

- **There were no statistical differences at the Level (α=0.05) among principals point of view due to the study variables (Sex, Scientific Certificate, and Directorate).**

- **The study suggested set of recommendations such as the importance of working to save modern computer labs that have modern systems that are suitable with student numbers.**

المقدمة:

أصبحت المجتمعات الحديثة تنظر إلى المدرسة ليس بكونها مؤسسة تعليمية فحسب، بل إلى كونها مؤسسة تعليمية ذات أبعاد اقتصادية تقوم على إعداد الطلبة لمواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية الحديثة واكتساب المعرفة والاستفادة منها وانتاجها وتبادلها وتوظيفها واستثمارها.

فقد أدى التطور الكبير في المعرفة إلى تطور سريع في اقتصاديات اليوم، إذ أدت الثورة المعلوماتية والاتصالات الحديثة إلى تغيير واسع في إدارة المعرفة وإدارة الاقتصاد الحديث الذي يعتمد بشكل أساسي على المعلومات والرقميات والبرمجيات، الأمر الذي أدى إلى تغيير في منهجية الاقتصاد الحديث، وتحول النظام الاقتصادي من اعتماده على الإنتاج الكمي إلى الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات والمعرفة، مما أدى إلى إحداث تغيير في بنية الأعمال، فدخلت معايير جديدة غير ملموسة، تسهم في تحقيق الأرباح والحصول على القيمة المضافة للمشاريع، كما أصبحت الميزة التنافسية تكمن في رأس المال البشري (الهاشمي والعزاوي، ٢٠٠٧).

وقد كان لتحديات العولمة وتأثيرها على مجالات الحياة، وما شهدته البشرية من تطورات في مجالات الاتصالات والانترنت، أن أدركت الدول أهمية المعرفة لدورها البارز في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، لكونها الطريق الآمن لبناء المجتمعات الحديثة، ولذلك لم يكن أمامها إلا أن تسير في الاتجاهات التي فرضتها هذه التكنولوجيا في ظل الاقتصاد المعرفي الذي اهتم بعنصر تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي أصبح موضوع الاقتصاد المعرفي في مقدمة أولويات واضعي السياسات الاقتصادية والتربوية في جميع الدول، لاسهامها الكبير في تنظيم المادة التعليمية وزيادة انتاجيتها واستيعاب التطور التكنولوجي، وفي جانب آخر قدرته على احداث تغيرات استراتيجية في طبيعة الاقتصاد ليصبح أكثر انسجاماً وتوافقاً مع تحديات العولمة والتطور التكنولوجي (العزاوي والدعمي، ٢٠١٠).

وفي الحقيقة أن اقتصاد المعرفة ما زال في مرحلة التبلور والنضوج وفي طور التشكل والتكون، وما يزيد الأمر تعقيداً على الفهم هو أن اقتصاد المعرفة على خلاف الاقتصاديات الأخرى لا يعتمد على نمط معين واضح لوسائل الانتاج ولا يرتبط بفئة محددة من قوى الإنتاج، إذ أنه اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على العقل وليس على

الآلة، الفكر وليس المادة، المعرفة والأصول المعرفية وليس الموارد الطبيعية، ومن ثم يقوم بتطوير قوانينه بطريقة مختلفة عن النماذج الاقتصادية التقليدية (ياسين، ٢٠٠٧).

ونتيجة لإدراك وسعة أفق التربويين الأردنيين، وترجمة للرؤية الملكية بأن يصبح الأردن مركزاً لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة، شرعت وزارة التربية والتعليم الأردنية في بناء رؤية مستقبلية للنظام التربوي الأردني، فبدأت في عام ٢٠٠٣ في تنفيذ مشروع التطويرالتربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKI 1) كمرحلة اولى والتي انتهى العمل بها في العام ٢٠٠٨، ثم استكمل العمل في المشروع كمرحلة ثانية (ERFKI 2) في العام ٢٠٠٩ وينتهي العمل في تنفيذه في نهاية عام ٢٠١٥.

وفي هذا البحث حاول الباحث الكشف عن واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في مدارس محافظة اربد من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية، وذلك بعد تنفيذ مشروع وبرنامج التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي تبنته وزارة التربية والتعليم الأردنية.

مشكلة البحث وأسئلته:

شكلت التغيرات السريعة والتطورات الحديثة التي شهدها العالم اليوم تحدياً كبيراً للنظام التربوي الأردني، وحتى تتم مواكبة تلك التغيرات والتطورات عملت وزارة التربية والتعليم الأردنية على تبني مشروع متكامل لمواجهة تلك التحديات من خلال برنامج تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي الذي تم تطبيقه على مرحلتين ابتداء من العام ٢٠٠٣ ولغاية العام ٢٠١٥، وانسجاماً مع ما يتطلبه تطبيق البرنامج من إصلاحات وممارسات تنتمي إلى اقتصاد المعرفة، من توفير للبنية التحتية وأجهزة ومعدات وتطويرا للمناهج وتغييرات بنيوية في أساليب وطرق التدريس في المدارس، جاء هذا الدبحث لكشف واقع ممارسات الاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

١. ما واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد البحث؟.
٢. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث حول واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد البحث تعزى لمتغيرات: (النوع، المؤهل العلمي، المديرية) ؟

أهداف البحث:

- الكشف عن واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد البحث.
- الكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث حول واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد البحث تعزى لمتغيرات: (النوع، المؤهل العلمي، المديرية).
- تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج البحث.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث فيما يلي:

١- من الدور الذي قامت به وزارة التربية والتعليم الأردنية في تبني الاقتصاد المعرفي وبيان مدى فوائده في العملية التعليمية.

٢- قد تفيد أصحاب القرار في تقييم البرنامج الذي تم تنفيذه ومدى التقدم الذي أحرزه تطبيق البرنامج، ووضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لمواجهة الثغرات والعقبات.

حدود البحث:

١- اقتصرت البحث على مديري المدارس الحكومية في مديريتي قصبة اربد ولواءي الطيبة والوسطية.

٢- تم تطبيق البحث في الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦.

التعريفات الاصطلاحية والاجرائية:

اشتمل البحث على المفاهيم التالية:

- إدارة المعرفة تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول إلى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف. ويمكن القول أن إدارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل (غالب الرفاعي، ٢٠٠٤، ص ١٣)
- اقتصاد المعرفة اصطلاحاً: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها، بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الافادة من المعارف الثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال، ويشتمل الاقتصاد المعرفي على احداث مجموعة من

التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي ليصبح اكثر استجابة وانسجاماً مع التحديات المعاصرة (مؤتمن، ٢٠٠٤).

- الاقتصاد المعرفي اجرائياً: هو الاقتصاد الذي يركز على الحصول على المعرفة وانتاجها والمشاركة فيها واستخدامها من خلال الاعتماد على راس المال البشري وتوظيف ثورة الاتصالات والتكنولوجيا والاعتماد على ما انجزته البشرية من اختراعات وابتكارات والافادة منها.
- واقع ممارسات اقتصاد المعرفة: الوضع الحالي القائم والموجود للاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد.

الإطار النظري:

أولا: اقتصاد المعرفة: ماهيته وأهميته ومتطلباته من التعليم:

يعد اقتصاد المعرفة نوع من المعرفة الذي يسهم بشكل مباشر في إنتاج ونشر واستخدام المعرفة في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة، وهناك العديد من الآراء التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة منها:

- الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها، بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الإفادة من المعارف الثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كراس مال، ويعمل الاقتصاد المعرفي على إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع التحديات المعاصرة (مؤتمن، ٢٠٠٤).
- الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال إنشاء المعرفة وتعلمها وتحسينها وتقاسمها واستخدامها وتطبيقها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية غير الملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة (نجم، ٢٠٠٥).
- دراسة عملية تراكم المعرفة وفهمها وتحفيز الأفراد لاكتشاف تعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون (الهاشمي والعزاوي، ٢٠٠٧).

ويرى الباحث بأن الاقتصاد المعرفي هو الذي يركز على استخدام التقنيات الحديثة المتمثلة بشبكات الاتصالات والانترنت وثورة المعلومات والإفادة منها بالحصول على المعرفة وتوليدها وابتكارها ومعالجتها وتطويرها ونشرها واستثمارها واستخدامها بشكل كثيف وتوظيفها من أجل تحسين مستوى ونوعية مجالات الحياة، وذلك بتحويل المعارف والمعلومات إلى سلع وخدمات أو تطوير السلع التقليدية.

وهناك مجموعة من المتطلبات التي لابد من توافرها للتحول إلى اقتصاد المعرفة منها الكبيسي (٢٠٠٥) :

١- توفير بنية تحتية نوعية متكاملة تستوعب الحداثة والتكنولوجيا.
٢- توافر المواهب البشرية ورأس المال الفكري.
٣- التطوير المستمر للتعليم والتدريب ودعم الابتكار.
٤- إصلاح النظم الإدارية وتطوير القوانين والأنظمة.

ويشير سورطي (Soraty,2005) إلى أن هناك علاقة تفاعلية تبادلية بين التعليم واقتصاد المعرفة، وأن التحول من مجتمع الصناعة إلى مجتمع اقتصاد المعرفة ومنه إلى مجتمع المعرفة يتطلب إعادة تقييم العلاقة بين التعليم والعمل والتنسيق بينهما، فكما أن اقتصاد المعرفة يؤثر على التعليم ويعيد تشكيله، بما يدخله من وسائل وطرق وأدوات حديثة تعمل على تطوير التعليم وتغيير نمطه، وفي المقابل تقوم المؤسسات التعليمية في العديد من الدول العمل باستمرار على مواجهة متطلبات وتحديات الاقتصاد المعرفي وتطويعها والإفادة منها.

ثانيا: التجربة الأردنية في التوجه نحو ممارسات اقتصاد المعرفة في مجال التعليم:

١- مبررات التجربة الأردنية:

يعد مشروع الاقتصاد المعرفي من المشاريع الرائدة في عصر المعرفة، فالتوجه نحو الاقتصاد المعرفي يضع التعليم أمام تحديات تتمثل في أن يكون النظام التعليمي قادراً على التكيف بنجاح مع الاقتصاد الجديد، وهذا يتطلب تحديد المهارات المطلوبة واستخدام التكنولوجيا المعتمدة على الحاسوب لتحسين التعليم وتطوير الأداء المهني للطلبة، والاهتمام بمهارات القراءة والكتابة والحساب واستخدام الحاسوب، وكذلك الاهتمام بتعليم الطلبة أساليب التحليل وحل المشكلات وكيفية التعامل مع الكم الهائل من المعلومات والقدرة على تنظيمها وإدارتها جالبرث (Galbreath,1999).

ولذلك فقد تنبه الأردن إلى أهمية الاقتصاد المعرفي وما سيكون له من فوائد وانعكاسات ايجابية على المجتمع الأردني، فعقد في العام ٢٠٠٢ منتدى التعليم في أردن المستقبل بهدف تبني رؤية وطنية لتنمية الموارد البشرية تتلاءم ومفهوم اقتصاد المعرفة، وتبنى على أساس تكاملي بين الخطط التربوية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق التنمية المستدامة، وقد انبثق عن هذا المنتدى رؤية مقترحة ترمي إلى إيجاد نظام تربوي يحقق التميز والاتقان والجودة من خلال استثمار الموارد البشرية والفرص المتاحة والمعرفة كثروة وطنية استراتيجية، وتعزيز القدرة على

البحث والتعلم، وضمان مساهمة الأفراد في بناء اقتصاد متجدد مبني على المعرفة يسهم في تحقيق تنمية مستدامة، ورفع مستوى معيشة جميع الأردنيين باعتباره الطريق الآمن لمواجهة التحديات، ووضع الأردن على قائمة الدول المتقدمة والمصدرة للكفاءات البشرية المتميزة والقادرة على المنافسة إقليميا وعالمياً، ونظراً لأن الأردن يعد من البلدان التي تفتقر للموارد الطبيعية وليس لديه ثروات سوى العنصر البشري، فهو يعتمد بشكل أساسي على الموارد البشرية التي حباه الله بها (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣).

وتنفيذاً لتوصيات منتدى التعليم أطلقت وزارة التربية والتعليم الأردنية برنامجاً إصلاحيا تحت عنوان إصلاح التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (Educational Reform for Knowledge Economy (ERFKE)، سعى الأردن من خلال هذا المشروع إلى التقدم نحو توظيف التكنولوجيا في التعليم وتهيئة جيل من المتعلمين القادرين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها بوعي عميق لأهميتها، مما سيجعل الأردن مركز التكنولوجيا المعلومات في الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك فان مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي وضع الطالب في محور العملية التعليمية، وركز المشروع على تطور الفرد بوصفه شخصا مسئولا، ومواطنا مشاركا في الاقتصاد المعرفي في المستقبل، وتحقيق ذلك من خلال توفير الخبرة اللازمة في المدرسة، والقدرة على تطوير كفاءة الطالب للفهم والتعلم مدى الحياة، والانتقال من حفظ المعلومات والتلقين إلى تنمية القدرة على تطبيق المعرفة وتنمية روح الإبداع، والتفاعل مع معطيات العصر في عالم متغير (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦).

٢- مكونات مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي:

تكون المشروع الذي نفذه الأردن من أربع مكونات رئيسية هي (مؤتمن، ٢٠٠٤):

المكون الأول: الإصلاح الحكومي وتطوير عمل الإدارات وإعادة هيكلتها، ولهذا المكون مجموعة من العناصر الفرعية منها:

أ-إعادة تحديد الرؤية، وإعداد استراتيجية تربوية متكاملة.

ب-إصلاح الإدارة الحكومية، لتحقيق النظام التربوي الموجه للمتعلم.

ج-وضع نظام لدعم القرار التربوي، وتبني الشفافية والمساءلة.

المكون الثاني: تطوير البرامج التربوية والمناهج الدراسية وتطوير المعلمين واستراتيجيات القياس والتقويم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، ولهذا المكون ثلاثة عناصر فرعية هي:

أ-تطوير المناهج وقياس التعلم.

ب-التنمية المهنية والتدريب.

ج-توفير المصادر لدعم التعلم الفعال.

المكون الثالث: توفير وتجهيز الأبنية والغرف الصفية والمختبرات والأجهزة والمعدات، ولهذا المكون عدة عناصر منها:

أ-استبدال المباني غير الآمنة، وحل مشكلة الغرف المكتظة بالطلبة.

ب-توفير المباني المدرسية التي تتناسب مع الزيادة في النمو السكاني.

المكون الرابع: تنمية الاستعداد المبكر للتعلم وإعداد الأطفال للتعلم في مرحلة رياض الأطفال، ولهذا المكون عدة عناصر منها:

أ- التوسع في رياض الأطفال.

ب- إعداد معلمات رياض الأطفال وتنميتهن تنمية سليمة ومناسبة.

وتم التركيز في المرحلة الثانية من برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERFKE2) على توسيع الأثر النوعي للبرنامج في مرحلته الأولى والتركيز على دور المدارس ومديريات الميدان للإصلاح، وتطوير وتحسين مشاركة المجتمعات المحلية من أجل تحسين مشاركة المجتمعات المحلية من أجل تحسين العملية التعليمية من خلال:

أ-التغيير التنظيمي والتطوير المؤسسي وإعادة توزيع المسؤوليات والمساءلة من أجل توفير التعليم النوعي.

ب-التركيز على ضرورة توفير تدريب مطور للمعلمين ما قبل وأثناء الخدمة ومراجعة المناهج وإدخال تحسينات على تقييم الطلبة.

ج-زيادة فرص التعليم الإلكتروني في المدارس الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص لبرامج التربية الخاصة والتعليم المهني.

د- توسيع التعليم المهني في مرحلة الطفولة المبكرة ومزيد من التحسين في توفير نوعية بيئات التعلم.

يتبين مما سبق اهتمام المملكة الأردنية بالاقتصاد المعرفي وربطه بالمسار التعليمي من خلال إدخاله إلى النظام التربوي، واعتباره البوابة التي يعبر منها الأردن إلى المستقبل، لإدراك المسئولين بأن الإنسان الأردني هو القوة الأساسية والرئيسة والمحرك الفعال لعوامل الإنتاج ورأس المال البشري الذي تستطيع الاستثمار فيه في ظل شح الموارد الطبيعية ومحدوديتها، ولذلك سعت الدولة الأردنية لتسليح مواطنيها وتزويدهم بخبرات تعليمية مستمرة مدى الحياة وتمكينهم في مجالات المعرفة. وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وشبكات الاتصال والاستفادة منها بشتى المجالات بطريقة علمية ممنهجة.

- الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

قام الباحث بإجراء مسح للدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث، من خلال الرجوع إلى المواقع العلمية والمعرفية التي استطاع الحصول عليها، وتالياً عرض لأهم هذه الدراسات مرتبة بحسب تسلسلها من الأقدم إلى الأحدث.

فقد أجرى مولباش (Molebash،١٩٩٩) دراسة هدفت إلى استطلاع رأي مديري المدارس في ولاية فيرجينيا حول التربية في ضوء الاقتصاد المعرفي، أظهرت النتائج أن الطلبة بحاجة إلى أن يتزودوا بمدى واسع من المعلومات المتوافرة من خلال التقنية المتقدمة، ولديهم القدرة على معالجة المعلومات، كما أشارت إلى أنه يتوجب على الطلبة تعلم كيفية استخدام الحاسبات والإلمام بالأنواع المختلفة من التقنيات الحديثة، وأن تدمج المدرسة تقنيات السوق والتأكد من أن التقنيات التي ظهرت حديثاً مندمجة في برامج المدرسة.

وأجرى فلك (fluck,2001) دراسة هدفت التعرف على أهمية تجهيز المدارس بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراليا، تكونت عينة الدراسة من ١٠ مدارس شملت (١٥٠٠) طالباً، أظهرت النتائج أن أعلى معدل لاستخدام الحاسوب في المنزل للطلبة كان لأعمال الكتابة، ومن ثم للتسلية، وما يلي ذلك من حل المسائل، ثم البحث في الشبكة العالمية للمعلومات عن معلومات والتواصل والمراسلة وأخيراً التعلم.

وقام يوين (yuen,2005) بإجراء دراسة هدفت إصلاح السياسات التعليمية المتعلقة بالطفولة المبكرة كعنصر من عناصر الإصلاح التربوي المبني على اقتصاد المعرفة في مدارس هونغ كونغ، طبقت الدراسة على ٣٥طالباً و١٠معلمين و٨ مديري مدارس طفولة مبكرة، استخدم الحوار والمقابلة كأسلوب لجمع المعلومات، أظهرت النتائج أن الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة يترك أثراً ايجابياً في تحقيق الاقتصاد المعرفي، وأن معرفة وإدراك الرؤيا والرسالة يسهل عملية تنفيذ الإصلاح، وأن غياب الرؤيا والرسالة والاستراتيجيات والسياسيات يولد ضغطاً كبيراً على المعلمين في معرفة غايات الإصلاح ومراميه، وأن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر في تبني الإصلاح.

وأجرى الخلايلة (٢٠٠٦) دراسة هدفت إلى بناء أنموذج تربوي للوصول إلى حل أمثل في مجال الإصلاح الإداري في ظل توجه التعليم نحو اقتصاد لمعرفة، تكونت العينة من ثلاث فئات للأفراد والمستهدفين في الدراسة من الأمناء العامين ومدراء العموم ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والمستشارون، حيث بلغ عددهم (٢٠٨) عضواً، استخدم المنهج المسحي التطويري عند تطبيق الأنموذج والإجابة على فقرات الاستبانة وأسئلة المقابلة، أظهرت النتائج أن الممارسات الإدارية كانت متوسطة، أوصت الدراسة بأن يتم تفعيل عمل الأنموذج وتطبيقه من خلال تبني الاستراتيجيات المعتمدة في بناء القدرات القيادية وتمكينها من اتخاذ القرار الرشيد، وإشراك المعنيين والمساهمين بعملية الإصلاح، والتركيز على التوعية الوطنية بعملية الإصلاح والتطوير.

وقام موسى (٢٠٠٦) بإجراء دراسة هدفت التعريف بمبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم وأهدافه ومشكلاته، تكونت عينة الدراسة من (٩٠) خبيراً تربوياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، أظهرت النتائج وجود وعي لدى

الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم، كما أظهرت درجة عالية في توجه الإدارة الفاعلة في تحقيق أهداف التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم، كما أظهرت درجة عالية في التعرف على المشكلات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي، كما أظهرت وجود فروق تعزى للمؤهل العلمي في المبررات ككل بين حملة البكالوريوس من جهة وحملة الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى ولصالح الماجستير والدكتوراه.

كما أجرى كل من الشيخ والقضاة وعبد (٢٠٠٧) دراسة هدفت الكشف عن إدراكات المعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور للمناهج والكتب الجديدة، اشتملت عينة الدراسة على (١١٧) مدرسة وشكل جميع مديري المدارس عينة المديرين، وعينة المعلمين (٢٦٧) وعينة أولياء الأمور (٢٥٤٩) ولي أمر، استخدمت أداتين للدراسة: استبانة لأولياء الأمور، ومقابلات للمعلمين والمديرين، وأظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من المعلمين والمديرين يقفون موقفاً ايجابياً من الكتب والمناهج الجديدة على الرغم من أنهم لم يمتلكوا فهماً عميقاً وشاملاً للسمات التي تتميز بها المناهج والكتب الجديدة، وصلة هذه المناهج بمشروع التطوير التربوي للاقتصاد المعرفي، وعلى الرغم من أن المعلمين تدربوا على تعليم هذه المناهج، إلا أن هذا التدريب لم يكن فعالاً وكافياً برأيهم، وعلى المدربين أن يتلقوا تدريباً أكثر فاعلية لمتابعة المعلمين.

وأجرى أبو بيدر (٢٠٠٧) دراسة بعنوان " دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن "، تكونت العينة من (٣٠٩) فرداً، استخدمت استبانة ومقابلات، بينت النتائج أن دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي الأردني كانت متوسطة، كما أظهرت النتائج أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي الأردني تعزى لاختلاف متغيري الجنس والمؤهل العلمي.

وفي دراسة أجراها ذيابات (٢٠٠٧) هدفت معرفة دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة، استخدمت استبانة وتم إجراء مقابلات مع (٨) خبراء تربويين، أظهرت النتائج وجود دور مهم لاقتصاد المعرفة في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة ومجالاتها على متغيري الخبرة والمؤهل العلمي، كما أظهرت النتائج أن الموارد البشرية في عصر الاقتصاد المعرفي تتميز بخصائص وهي تشكل الكفايات الضرورية، حتى تتمكن من العمل والتعلم منها، التدريب المستمر، التعلم الذاتي التعلم مدى الحياة، والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وقام المبسلي (٢٠١١) بإجراء دراسة هدفت الكشف عن تصورات الإداريين التربويين حول امكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي في عمان،

تكونت العينة من (٢٧٦) إداريا تربوياً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت استبانة، أظهرت النتائج أن إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أفراد العينة كانت بدرجة متوسطة.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن بعض الدراسات حاولت استطلاع رأي مديري المدارس حول الاقتصاد المعرفي كدراسة مولباش (Molebash،١٩٩٩)، وركزت دراسات أخرى على أهداف ومشكلات ومبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي كدراسة موسى (٢٠٠٦)، وركزت دراسات أخرى على دور وأهمية الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي كدراستي أبو بيدر (٢٠٠٧) والذيابات (٢٠٠٧)، وبينت دراسات أخرى مدى امكانية تطبيق الاقتصاد المعرفي كدراستي الجالولي (٢٠١٢) والمبسلي (٢٠١١)، واوضحت بعض الدراسات أهمية الإصلاح الإداري والتربوي للتحول للاقتصاد المعرفي كدراستي الخلايلة (٢٠٠٦) ويوين (yuen,2005). تم الإفادة من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة وتكوين الإطار النظري.

ويتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة في تركيزها على أهمية ودور الاقتصاد المعرفي وضرورة إدخاله كعنصر من عناصر النظام التربوي، ويختلف هذه البحث عن الدراسات الأخرى في أنها تتناول الواقع الفعلي للاقتصاد المعرفي في المدارس الأردنية، وذلك بعد تطبيق وتنفيذ وزارة التربية والتعليم الأردنية مشروع التطوير التربوي في التحول نحو الاقتصاد المعرفي والذي امتد من العام ٢٠٠٣ وحتى نهاية العام ٢٠١٥.

الطريقة والاجراءات:

يتناول هذا الجزء من البحث وصفا للطريقة والاجراءات التي تم اتباعها، وتضمنت مجتمع البحث وعينته، اضافة إلى أداة الدراسة المستخدمة واجراءات اختبار الصدق والثبات لها، والمعالجة الاحصائية التي استخدمت في تحليل بيانات البحث وفيما يلي وصفا لذلك:

١- مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من جميع مديري المدارس الحكومية في مديرتي قصبة اربد ولواءي الطيبة والوسطية للعام الدراسي ٢٠١٥/ ٢٠١٦، والبالغ عددهم (٢١٩) مديراً ومديرة، حيث بلغ عدد مديري المدارس الحكومية في مديرية تربية قصبة اربد (١٧٠) مديراً ومديرة ،وبلغ عدد مديري المدارس الحكومية في مديرية تربية لواءي الطيبة والوسطية (٤٩) مديراً ومديرة، وذلك حسب إحصائيات مديريتي التربية.

٢- أداة البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم إعداد استبانة بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث كدراسة أبو بيدر(٢٠٠٧)، وقد اشتملت الاستبانة على (٣٢) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: الإصلاح والتنظيم الإداري ويتكون من (٨) فقرات، تكنولوجيا المعلومات ويتكون من (٨) فقرات، المناهج ويتكون من (٨) فقرات، والطفولة المبكرة ويتكون من (٨) فقرات.

اعتمد الباحث مقياساً خماسياُ وفقاً لتدرج ليكرت، وذلك بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً) وهي تمثل رقمياً (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، وقد اعتمد الباحث المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

- من ١- أقل من ٢،٣٣ منخفضة
- من ٢،٣٣ - أقل من ٣،٦٦ متوسطة
- من ٣،٦٦ - ٥ مرتفعة

أ- صدق الأداة:

تم التحقق من صدق أداة البحث من خلال عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك ومديري المدارس والذي بلغ عددهم (٨) محكمين، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث الصياغة اللغوية، ومدى مناسبة الفقرات لمجالاتها وحذف فقرات واقتراح فقرات مناسبة أخرى.

ب-ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة استطلاعية تكونت من (١٠) مدراء، تم التطبيق مرتين وبفارق أسبوعين بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار، وتم حساب معامل الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ الفا لكل مجال من مجالات البحث وللأداة ككل، وبلغ ثبات الأداة ككل (٠,٨٨) واعتبرت هذه القيمة مقبولة لغايات هذا البحث.

٣-خصائص عينة البحث:

متغيرات البحث: اشتملت هذا البحث على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

أولا: المتغيرات المستقلة

- **الجنس: ذكر، أنثى**
- **المؤهل العلمي: أقل من ماجستير، ماجستير فأعلى**
- **المديرية : قصبة اربد، لواءي الطيبة والوسطية**

ثانياً: المتغير التابع: واقع الاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد

وتكونت عينة البحث من جميع أفراد مجتمع البحث ، وذلك بعد استبعاد العينة الاستطلاعية والتي تكونت من (١٠) مدراء ومديرات من مديرية تربية قصبة اربد، وكذلك تم استبعاد (٣٩) استبانة بسبب عدم صلاحيتها للتحليل أو عدم استردادها، ولذلك تبقى (١٧٠) استبانة قابلة للتحليل، والجدول رقم (١) يوضح توزيع مجتمع البحث وعينتها حسب متغيرات النوع، المؤهل العلمي، المديرية.

جدول (١) وصف عينة البحث

توزيع مجتمع البحث وعينته حسب متغيرات الجنس والمؤهل العلمي والمديرية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
النوع	ذكر	٧٠	%٤١
	أنثى	١٠٠	%٥٩
	المجموع	١٧٠	%١٠٠
المؤهل العلمي	أقل من ماجستير	١٢٦	%٧٤
	ماجستير فأكثر	٤٤	%٢٦
	المجموع	١٧٠	%١٠٠
المديرية	قصبة اربد	١٣٠	%٧٦
	لوائي الطيبة والوسطية	٤٠	%٢٤
	المجموع	١٧٠	%١٠٠

٤-تطبيق أداة البحث:

بعد إعداد الاستبانة بصورتها النهائية، والتحقق من صدقها وثباتها وإخراجها بصورتها النهائية، قام الباحث بزيارة مجتمع البحث وتوزيع أداته عليهم وشرح

وتوضيح كيفية الإجابة عليها، والإجابة على جميع أسئلتهم واستفساراتهم، وتمت عملية استرداد الاستبانات من العينة.

٥-المعالجة الإحصائية:

بعد استرجاع الاستبانات، تم تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها ، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات البحث ولجميع فقراته للإجابة عن السؤال الأول، واستخدم تحليل التباين الثلاثي المتعدد للإجابة عن السؤال الثاني.

فيما يلي عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها وفقاً:

إجابة السؤال الأول الذي ينص على ما يلي: ما واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد البحث؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات البحث والأداة ككل وفقاً لاستجابات أفراد مجتمع البحث، وجدول رقم (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لدرجة واقع الاقتصاد المعرفي لجميع مجالات البحث والأداة ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	الإصلاح والتنظيم الإداري	3.80	0.66	١	مرتفعة
٣	المناهج	3.77	0.70	٢	مرتفعة
٤	الطفولة المبكرة	3.72	0.69	٣	مرتفعة
٢	تكنولوجيا المعلومات	3.50	0.89	٤	متوسطة

الأداة ككل	3.70	0.56		مرتفعة

يظهر من جدول (٢) أن المتوسطات الحسابية لجميع مجالات واقع الاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد من وجهة نظر مديري المدارس تراوحت بين (٣,٥٠ –٣,٨٠) وجاء أعلاها مجال "الإصلاح والتنظيم الإداري" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٠) وبدرجة مرتفعة، ويليه مجال " المناهج" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٧) وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال " الطفولة المبكرة " بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٢) وبدرجة مرتفعة، بينما جاء مجال " تكنولوجيا المعلومات" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٠) وبدرجة متوسطة، كما بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣,٧٠) وبدرجة مرتفعة.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لفقرات كل مجال على حدة، وجداول (٣–٦) توضح ذلك.

أولاً: مجال الإصلاح والتنظيم الإداري:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لجميع فقرات هذا المجال مرتبة تنازلياً، كما هي موضحة في جدول (٣).

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لجميع فقرات مجال الإصلاح والتنظيم الإداري مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢	وضوح أهداف الاقتصاد المعرفي.	4.13	0.89	١	مرتفعة
٥	توجد رؤية ورسالة واضحة للاقتصاد المعرفي.	3.97	1.07	٢	مرتفعة
١	توجد سياسات تربوية واضحة لتحقيق الاقتصاد المعرفي.	3.96	1.10	٣	مرتفعة
٦	يوجد تنسيق بين مديرية التربية والمدارس يتعلق بالاقتصاد المعرفي.	3.77	1.10	٤	مرتفعة
٧	يوجد تعاون وشراكة بين المدارس	3.76	1.10	٥	مرتفعة

	والقطاع الخاص لتحقيق الاقتصاد المعرفي.				
٨	توجد برامج تدريبية للقادة التربويين تتعلق بالاقتصاد المعرفي.	3.71	1.13	٦	مرتفعة
٤	توجد تشريعات وقوانين واضحة تتعلق بالاقتصاد المعرفي.	3.63	1.12	٧	متوسطة
٣	توجد استراتيجيات واضحة للاقتصاد المعرفي.	3.50	1.20	٨	متوسطة
المجال ككل		3.80	0.66		مرتفعة

يظهر من جدول (٣) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مجال الإصلاح والتنظيم الإداري تراوحت بين (٣,٥٠-٤,١٣)، أعلاها للفقرة (٢) التي تنص: "وضوح أهداف الاقتصاد المعرفي " وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة (٥) بمتوسط حسابي (٣,٩٧) وبدرجة مرتفعة، والتي تنص على: " توجد رؤية ورسالة واضحة للاقتصاد المعرفي"، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة (٣) التي تنص على " توجد استراتيجيات واضحة للاقتصاد المعرفي" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٠) بدرجة متوسطة.

ثانياً: مجال تكنولوجيا المعلومات:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لجميع فقرات هذا المجال مرتبة تنازلياً، كما هي موضحة في جدول (٤).

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لجميع فقرات مجال تكنولوجيا المعلومات مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٨	يسهم التعليم الإلكتروني في تنمية التعلم الذاتي.	3.81	1.26	١	مرتفعة
٣	يتوافر ربط للمدرسة بشبكة الإنترنت.	3.78	1.35	٢	مرتفعة

٦	يسهم استخدام التعليم الإلكتروني بزيادة قدرات الطلبة ومهاراتهم.	3.70	1.28	٣	مرتفعة
٥	يتم توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة بالعملية التعليمية التعلمية.	3.44	1.35	٤	متوسطة
١	تتوافر المختبرات الكافية في المدارس.	3.38	1.41	٥	متوسطة
٧	يتم مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية باستمرار.	3.38	1.34	٥	متوسطة
٢	تتوافر حواسيب تتناسب وأعداد الطلبة.	3.30	1.38	٧	متوسطة
٤	يتوافر صيانة دورية للمختبرات والأجهزة.	3.19	1.35	٨	متوسطة
المتوسط العام		3.50	0.89		متوسطة

يظهر من جدول (٤) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مجال تكنولوجيا المعلومات تراوحت بين (٣,١٩-٣,٨١)، أعلاها للفقرة (٨) التي تنص: " يسهم التعليم الإلكتروني في تنمية التعلم الذاتي " وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة (٣) بمتوسط حسابي (٣,٧٨) وبدرجة مرتفعة، والتي تنص على: " يتوافر ربط للمدرسة بشبكة الإنترنت "، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة (٤) التي تنص على "يتوافر صيانة دورية للمختبرات والأجهزة" بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٩) بدرجة متوسطة.

ثالثاً: مجال المناهج:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لجميع فقرات هذا المجال مرتبة تنازلياً، كما هي موضحة في جدول (٥).

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لجميع فقرات مجال المناهج مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٤	تراعي المناهج التنوع في استراتيجيات التدريس.	3.93	1.05	١	مرتفعة

٦	تساعد المناهج في توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة.	3.86	1.04	٢	مرتفعة
٥	تسهم المناهج في تحقيق التنمية المستدامة.	3.81	1.09	٣	مرتفعة
٧	تسهم المناهج في زيادة فرص التعليم المهني للطلبة.	3.77	1.05	٤	مرتفعة
٢	تتصف المناهج بالمرونة وقابليتها للتعديل وفقاً لمبدأ الاقتصاد المعرفي.	3.73	1.09	٥	مرتفعة
٨	تسهم المناهج في تحقيق أهداف الاقتصاد المعرفي.	3.72	1.16	٦	مرتفعة
٣	تراعي المناهج حاجات المتعلم ورغباته واهتماماته.	3.69	1.10	٧	مرتفعة
١	تتصف المناهج بالتنوع في المادة التعليمية بما يحقق الاقتصاد المعرفي.	3.62	1.17	٨	متوسطة
المجال ككل		3.77	0.70		مرتفعة

يظهر من جدول (٥) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مجال المناهج تراوحت بين (٣,٦٢-٣,٩٣)، أعلاها للفقرة (٤) التي تنص: "تراعي المناهج التنوع في استراتيجيات التدريس" وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة (٦) بمتوسط حسابي (٣,٨٦) وبدرجة مرتفعة، والتي تنص: " تساعد المناهج في توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة"، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة (١) التي تنص " تتصف المناهج بالتنوع في المادة التعليمية بما يحقق الاقتصاد المعرفي" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٢) بدرجة متوسطة.

رابعاً: مجال الطفولة المبكرة:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لجميع فقرات هذا المجال مرتبة تنازلياً، كما هي موضحة في جدول (٦).

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لجميع فقرات مجال الطفولة المبكرة مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة

٤	يتوافر خدمات تعليمية مساندة للأطفال.	3.91	1.09	١	مرتفعة
٧	يتوافر فصول دراسية واسعة ومناسبة لطلبة الطفولة المبكرة.	3.87	1.09	٢	مرتفعة
٢	يوجد دعم مجتمعي لبرامج مرحلة الطفولة.	3.79	1.06	٣	مرتفعة
١	يتوافر رعاية خاصة للأطفال.	3.78	1.08	٤	مرتفعة
٨	يتوافر مواد وتجهيزات تعليمية حديثة لمرحلة الطفولة المبكرة.	3.75	1.03	٥	مرتفعة
٣	يتوافر منهاج يتناسب مع مفهوم الاقتصاد المعرفي.	3.66	1.13	٦	متوسطة
٦	يتوافر تدريب وتأهيل خاص لمعلمي مرحلة الطفولة المبكرة.	3.64	1.07	٧	متوسطة
٥	يتوافر أدلة لمعلمي مرحلة الطفولة المبكرة.	3.33	1.28	٨	متوسطة
المجال ككل		3.72	0.69		مرتفعة

يظهر من جدول (٦) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مجال الطفولة المبكرة تراوحت بين (٣,٣٣-٣,٩١)، أعلاها للفقرة (٤) التي تنص: " يتوافر خدمات تعليمية مساندة للأطفال" وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة (٧) بمتوسط حسابي (٣,٨٧) وبدرجة مرتفعة، والتي تنص: " يتوافر فصول دراسية واسعة ومناسبة لطلبة الطفولة المبكرة"، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة (٥) التي تنص " يتوافر أدلة لمعلمي مرحلة الطفولة المبكرة" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٣) بدرجة متوسطة.

إجابة السؤال الثاني: الذي ينص على ما يلي: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث حول واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد البحث تعزى لمتغيرات: (النوع، المؤهل العلمي، المديرية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لقياس واقع الاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد من وجهة نظر مديري المدارس تبعاً لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي،

والمديرية. كما تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي (3-Way- ANOVA) للأداة ككل للكشف عن الفروق في واقع الاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد من وجهة نظر مديري المدارس تبعاً للمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، والمديرية)، وجدولي (٧- ٨) توضح ذلك:

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع البحث لواقع الاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد من وجهة نظر مديري المدارس تبعاً للمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، والمديرية.

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	3.80	0.52
	أنثى	3.62	0.57
المؤهل العلمي	أقل من ماجستير	3.72	0.58
	ماجستير فأكثر	3.62	0.49
المديرية	قصبة اربد	3.71	0.57
	لواءي الطيبة والوسطية	3.63	0.51

يظهر من جدول (٧) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، المديرية، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي (3-Way - ANOVA)، وجدول (٨) يوضح ذلك.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار تحليل التباين الثلاثي (- ANOVA 3-Way) للكشف عن الفروق في واقع الاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد من وجهة نظر مديري المدارس تبعاً للمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، والمديرية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	١,٠٩٣	١	١,٠٩٣	٣,٥٦٣	٠,٠٦١
المؤهل العلمي	٠,٠٨١	١	٠,٠٨١	٠,٢٦٣	٠,٦٠٩

المديرية	٠,٠٨٣	١	٠,٠٨٣	٠,٢٧١	٠,٦٠٣
الخطأ	٥٩,٢١٠	١٩٣	٠,٣٠		
المجموع المصحح	٦٠,٨٢١	١٩٦			

يظهر من جدول (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد مجتمع البحث على الأداة ككل تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، والمديرية)، حيث لم تصل قيمة (f) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥).

مناقشة النتائج والتوصيات:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لمناقشة النتائج التي توصلت إليها البحث، والتي في ضوئها يمكن تقديم بعض التوصيات.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نص على ما يلي:

واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد البحث؟

أظهر نتائج البحث أن واقع الاقتصاد المعرفي جاء بدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك وإرجاعه إلى حجم العمل والجهد الكبير والمتواصل الذي قامت به وزارة التربية و التعليم الأردنية في تنفيذ مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، الذي نفذ على مرحلتين على مدى ١٢سنة وكلف الملايين من الأموال، وأن هناك إصرار وقاعدة متينة وثابتة للانطلاق منها بالاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف والرؤى الملكية المستقبلية لجعل الأردن مركزاً لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة، كما يمكن تفسير ذلك إلى وعي وإدراك الإدارات المدرسية بأهمية ودور الاقتصاد المعرفي، وتفاعلهم الايجابي مع توجهات وزارة التربية والتعليم في تنفيذ المشروع، وقدرتهم على تحويل الأفكار والرؤى إلى انجازات ومشاريع عملية واقعية.

دراسة المبلسي (٢٠١١) والتي أشارت أن تطبيق مبادئ الاقتصاد والمعرفي كانت بدرجة متوسطة.

أما على مستوى المجالات فقد حصل مجال (الإصلاح والتنظيم الإداري) على أعلى متوسط حسابي مقداره (٣,٨٠) بدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك إلى إدراك المسئولين في وزارة التربية والتعليم الأردنية، أن تبني الاقتصاد المعرفي لن يتأتى بدون تحقيق مجموعة من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية في وزارة التربية والتعليم، فكانت هناك حزمة متكاملة من الإجراءات الإصلاحية والتنظيمية والتشريعية، وإعادة

النظر في السياسات والأهداف والاستراتيجية التربوية التي تهدف إلى إحداث التغيير المطلوب لمجاراة التطورات واحتياجات الاقتصاد المعرفي، وربما إدراك ووعي المسئولين في وزارة التربية بوجود رؤيا ورسالة وسياسات واضحة لتحقيق الاقتصاد المعرفي، مهد وسهل من إجراء عمليات الإصلاح والتنظيم الإداري والتربوي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة يوين (Yuen,2005) والتي أظهرت أن معرفة وإدراك الرؤيا والرسالة يسهل عملية تنفيذ الإصلاح، كما اتفقت أيضا مع نتيجة دراسة الخلايلة (٢٠٠٦) والتي أشارت إلى أهمية تبني الاستراتيجيات المعتمدة في بناء القدرات القيادية وتمكينها من اتخاذ القرار الرشيد.

أما مجال (المناهج) فقد جاء بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (3.77) وبدرجة مرتفعة، وهذه النتيجة تؤكد وعي المسئولين بوزارة التربية والتعليم بأهمية تغيير وتطوير المناهج وبطرق وأساليب التعليم التي توفر الأرضية المناسبة لتحقيق الاقتصاد المعرفي، فاهتمت وزارة التربية والتعليم باعتماد إطار مرجعي للمنهاج يتمحور حول المتعلم، ويتضمن هذا المنهاج قضايا تربوية تعد مطلبا أساسيا للاقتصاد المعرفي، وتمتاز بمصادر متعددة تشكل المنهاج المحوري منها: المنحى البنائي والكفايات التكنولوجية والمشروعات التعليمية المتداخلة والطويلة المدى والاكتشاف الناقد وحل المشكلات، ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضا إلى وعي مديري المدارس بأهمية تطوير المناهج من أجل مواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي، وقدرتهم على التعامل والتفاعل بإيجابية مع المناهج والكتب الحديثة.

واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشيخ والقضاة وعبد (٢٠٠٧) والتي أشارت إلى أن مديري لم يمتلكوا فهماً عميقاً وشاملاً للسمات التي تتميز بها المناهج والكتب الجديدة.

أما مجال (الطفولة المبكرة) فقد جاء بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي مقداره(3.72) وبدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك إلى وعي المسئولين في وزارة التربية والتعليم في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم من خلال الاهتمام الكبير بمرحلة الطفولة المبكرة، وتشجيع وزارة التربية والتعليم الأردنية على تحسين فرص التربية فيها واعتبارها أولوية عليا، لأن هذه المرحلة هي الأساس التي يبنى عليها المراحل التعليمية الأخرى، وربما تشير هذه النتيجة إلى حرص وطموح وزارة التربية والتعليم في تحقيق مزيد من التقدم في مجال مواجهة التحدي الخاص بنوعية الفرص التعليمية المتاحة في مرحلة الطفولة المبكرة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة يوين (Yuen,2005) والتي أظهرت أن الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة يترك أثراً ايجابياً في تحقيق الاقتصاد المعرفي، واتفقت

هذه النتيجة أيضا جزئياً مع نتيجة دراسة موسى (٢٠٠٦) والتي أشارت إلى وجود وعي لدى الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم.

أما مجال (تكنولوجيا المعلومات) فقد جاء بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي مقداره (3.50) وبدرجة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك إلى أنه بالرغم من أن هناك ربط كبير للمدارس بشبكة الإنترنت واهتمام كبير باستخدام التعليم الإلكتروني، إلا أن هناك مشكلة في توفير حواسيب حديثة تتناسب وأعداد الطلبة، فضلاً عن عدم توافر المختبرات الكافية في المدارس وذلك بسبب، ويمكن تفسير ذلك أيضاً إلى أن هناك ضعف في توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة بالعملية التعليمية، هذا فضلاً عن عدم توافر صيانة دورية للمختبرات والأجهزة وذلك بسبب حاجة تلك المختبرات والأجهزة للصيانة والإصلاح بسبب كثرة أعطالها لقدمها.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نص على ما يلي:

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث حول واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أفراد الدراسة تعزى لمتغيرات: (النوع، المؤهل العلمي، المديرية)؟

توصلت نتائج البحث إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الأداة ككل تعزى إلى المتغيرات (الجنس والمؤهل العلمي والمديرية) وربما يفسر ذلك إلى أن هناك فهم وإدراك ووعي واضح لأفراد مجتمع البحث بأهمية التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم، وربما يفسر أيضاً باهتمام وزارة التربية والتعليم الأردنية بتطبيق الاقتصاد المعرفي في جميع مدارس المملكة بعدالة وموضوعية ودون محاباة وبشكل متكامل، وربما يفسر أيضاً بأن جميع أفراد مجتمع البحث هم على سوية عالية في مهاراتهم، وقدرتهم على استيعاب وفهم ما ترغب وزارة التربية والتعليم في تحقيقه وتنفيذه، وخضوعهم إلى دورات تدريبية موحدة تتعلق بالاقتصاد المعرفي وتم توجيههم بطريقة علمية منظمة واضحة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أبو بيدر (٢٠٠٧) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي الأردني تعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي، واتفقت هذه النتيجة أيضا جزئياً مع نتيجة دراسة ذيابات (٢٠٠٧) والتي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

واختلفت هذه النتيجة جزئياً مع نتيجة دراسة موسى (٢٠٠٧) والتي أظهرت وجود فروق تعزى للمؤهل العلمي.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. كشفت النتائج أن واقع الاقتصاد المعرفي في المدارس الحكومية في محافظة اربد كانت بدرجة مرتفعة، ولذلك فإن الباحث يوصي بمتابعة الانجازات التي تحققت والعمل على تنفيذ مرحلة ثالثة تركز على متابعة ما تم تنفيذه في المرحلتين السابقتين.

٢. بضرورة العمل على توافر المختبرات الحاسوبية الحديثة مجهزة بأحدث الأجهزة والتي تتناسب مع أعداد الطلبة، وتدريب معلمي الحاسوب على صيانة المختبرات والحواسيب.

٣. إجراء دراسات مشابهة في مديريات تربية أخرى تتناول الاقتصاد المعرفي باستخدام أساليب وأدوات ومتغيرات أخرى.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو بيدر، محمد. (٢٠٠٧). دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الخلايلة، صالح. (٢٠٠٦). أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الذيابات، أحمد. (٢٠٠٧). دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الشيخ، عمر والقضاة، خالد وعبد، إيمان. (٢٠٠٧). إدراكات المعلمين والمديرين وأولياء الأمور للمناهج والكتب الجديدة، عمان: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

العزاوي، عدنان والدعمي، هدى. (٢٠١٠). الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

الكبيسي، صلاح الدين. (٢٠٠٥). إدارة المعرفة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

مؤتمن، منى (٢٠٠٤). دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، رسالة المعلم، مجلد (٤٣)، عدد (١)، عمان، الأردن.

المبسلي، خلفان بن محمد. (٢٠١١). تصورات الإداريين التربويين حول إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي بسلطنة عمان، اربد: عالم الكتب الحديث.

موسى، سليمان ذياب. (٢٠٠٦). مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن أهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

نجم، نجم عبود. (٢٠٠٥). قياس وتقييم إنتاجية العمل المعرفي في الشركات المتخصصة والقائمة على المعرفة، مجلة الإداري، معهد الآداب العامة، عدد (١٠٠)، ص ٢٢٣-٢٤٦، سلطنة عمان.

الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائزة. (٢٠٠٧). المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٣). مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE, 2003). مشروع مقدم من وحدة التنسيق التنموي في وزارة التربية والتعليم الأردنية، إدارة البحث والتطوير التربوي، الأردن.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٦). الاستراتيجية الوطنية للتعليم، عمان، الأردن.

ياسين، سعد غالب. (٢٠٠٧). إدارة المعرفة – المفاهيم النظم التقنيات، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الرفاعي، غالب عوض (٢٠٠٤). "إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة"، مجلة الرابطة، عدد خاص، المجلد الرابع، العددان ٣ و٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Fluck ,A. (2001). Social Effects of new Technology in Education. Journal of Information Technology Impact, Vol(2) pp43-54.

Galbreath, Jeremy.(1999). Preparing th 21 Century Worker: The Link Between Computer-Based Technology and Future Skill Sets. Educational Technology, Nov – Dec. pp 14-22.

Molebsh,PH.(1999). Technology and Educational: Current and Future Trends.Journal (on- line) Available: http: //www.virginia. edu/journal.

Soraty, Y. (2005). The Knowledge Economy and Higher Education in the Arab World. University of Jordan Studies Journal. Vol (32) N (1).

Yuen,G. (2005). Education Reform Policy and Early Childhood Teacher Education in Hong Kong Before and After the Transfer of Sovereignty to China in 1997, Unpublished Dissertation , USA, by UMT Proqust digital Dissertation- Full Citation & Abstract , Publication, no: AAT3175742.